

وتعذيب الكوادر الطبية



ما لا يقل عن 3364 من
العاملين في الرعاية الصحية لا
يزالون قيد الاعتقال/الاختفاء
القسري، 98% منهم لدى
النظام السوري

انقضاء عام على بدء تفشي كوفيد-19
في سوريا وآلاف الكوادر الطبية في
عداد المختفين قسرياً

الجمعة 26 شباط 2021

المحتوى

- أولاً: اعتقال وإخفاء وتعذيب الكوادر الطبية تكتيك مدروس لزيادة معاناة المجتمع.....2
- ثانياً: منهجية توثيق الاعتقال/ الاحتجاز والتعذيب للعاملين في مجال الرعاية الصحية والطبية...4
- ثالثاً: حصيلة الاعتقال/ الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب للعاملين في قطاع الرعاية الصحية وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان وتوزعها بحسب المحافظات والأطراف والاختصاصات.....6
- رابعاً: عام كامل من الإهمال الصارخ في التعامل مع كوفيد-19 وعدم التفكير في إطلاق سراح أي من الكوادر الطبية.....14
- خامساً: أبرز حالات الاعتقال/ الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية، لدى النظام السوري.....15
- سادساً: الاستنتاجات والتوصيات.....22

أولاً: اعتقال وإخفاء وتعذيب الكوادر الطبية تكتيك مدروس لزيادة معاناة المجتمع:

شكّل استهداف المراكز والطواقم الطبية واحداً من أبشع الفظائع التي مورست خلال النزاع السوري، لم تقتصر الاعتداءات على عمليات القصف العشوائي أو المقصود على المراكز الطبية، وما نتسبب به من قتل وجرح للكوادر الطبية، بل تعدى ذلك إلى ملاحقات مدروسة تطال العاملين في قطاع الرعاية الصحية، والذين ساهموا بشكل أو بآخر في تخفيف معاناة المشاركين في الحراك الشعبي، وعلاج المصابين من المتظاهرين والمعارضين للنظام السوري.

لقد وثّقنا على مدى قرابة عشر سنوات أبرز الانتهاكات التي وقعت بحق القطاع الطبي، وبنينا قاعدة بيانات خاصة للمراكز الطبية التي تم استهدافها، وللكوادر الطبية التي قتلت، [وأصدرنا كماً كبيراً من التقارير الشهرية والمواضعية في هذا الإطار](#) كما تحدثنا ضمن العديد من التقارير المتعلقة بقضية الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري عن الكوادر الطبية-المعتقلين أو المختفين قسرياً وضحايا التعذيب منهم-، ونفرد هذا التقرير للحديث بشيء من التفصيل عن هذه الأنماط الثلاثة التي تُشكل ثلاثية متصلة، الاعتقال التعسفي/الاختفاء القسري/التعذيب، ويأتي هذا التقرير بعد مضي قرابة عام على تفشي وباء كوفيد-19 في سوريا، [وعلى الرغم من جميع المناشدات بضرورة الإفراج الفوري عن جميع الكوادر الطبية](#)؛ نظراً لحاجة المجتمع الماسة إليهم، إلا أنهم ما زالوا قيد الاعتقال/الاختفاء القسري.

يتمتع أفراد الخدمات الطبية بحصانة الحماية الخاصة المكفولة لهم وفق القانون الدولي الإنساني¹ بموجب الاتفاقيات وحظر الأعمال الانتقامية الموجهة ضد أفراد الخدمات الطبية وضد الجرحى والمرضى، ولهم حرية التنقل والحق في التوجه والوصول لأي مكان يتواجد فيه الجرحى لإسعافهم ولا يجوز معاقبة أو مضايقة أفراد الخدمات الطبية لتنفيذهم المهام الطبية التي تتفق مع شرف المهنة، ولا يجوز إرغامهم على القيام بأعمال تنافي مهام مهنتهم الطبية والإنسانية، ولا يجوز إرغامهم على إدلاء معلومات عن الجرحى الذين تحت رعايتهم.

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 25، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule25

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 26، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule26

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 28، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule28

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 29، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule29

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 30، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule30

وتمنع اتفاقيات جنيف الموقعة عام 1949 استهداف العاملين في مجال الصحة والمستشفيات، وعززت آليات حماية الكوادر الطبية، وتسهيل عمليات نقل الجرحى والمصابين، وكُرِّست ضرورة حمايتهم، وعدم التعرض لهم بأيّة أعمال تسبب لهم الأذى والضرر².

وأكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية³ أنّ: "التعمد في توجيه الهجمات ضد موظفي الخدمات الإنسانية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شرط ألا تكون أهدافاً عسكرية، وضد الوحدات الطبية من مستعملي الشارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف وفقاً للقانون الدولي (جريمة حرب) في النزاعات المسلحة الدولية وغير ذات الطابع الدولي".



إن وجود هذا العدد الهائل من الكوادر الطبية خارج مراكز الاحتجاز كان سوف يُساهم بشكل فعال في تخفيف معاناة المجتمع السوري من جائحة كوفيد-19، لكن النظام السوري المتسبب الرئيس في تهشيم المجتمع السوري، لا يكثر بمزيد من الآلام والمعاناة، ولا توجد سلطة قضائية أو تشريعية أو إعلامية لتنتقده وتحاسبه، فالأجهزة الأمنية هي السلطة المطلقة، ولن يُطلق سراح الكوادر الطبية، والمجتمع الدولي بما فيه مجلس الأمن ومسارات المفاوضات فشلت في إطلاق سراحهم أو مجرد الكشف عن مصيرهم.



فضل عبد الغني
مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان

² اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm>

³ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8-2(ب)، 8-2(هـ)، <https://www.icc-cpi.int/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf>

ثانياً: منهجية توثيق الاعتقال/ الاحتجاز والتعذيب للعاملين في مجال الرعاية الصحية والطبية:

بحسب تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعاملين في مجال الرعاية الصحية⁴ فإنهم: "جميع الأشخاص ذوي المؤهلات المهنية في مجال الرعاية الصحية، مثل الأطباء والممرضات والمسعفين وأخصائي العلاج الطبيعي والفيزيائي، الصيادلة، الأشخاص العاملون في المستشفيات والعيادات ومراكز الإسعافات الأولية؛ سائقي سيارات الإسعاف، الأفراد العاملين في المجتمع بصفتهم المهنية: الموظفين والمتطوعين في الهلال الأحمر المشاركين في تقديم الرعاية الصحية؛ الكوادر الطبية للقوات المسلحة؛ أفراد الخدمات الطبية في الجماعات المسلحة".

ووفقاً لما رصدناه ضمن السياق السوري فإن هناك العشرات من الأشخاص الذين تلقوا تدريبات أولية جعلتهم قادرين على تقديم الرعاية الصحية الأولية، ومن بينهم أطباء الأسنان، والأطباء البيطريين، وطلاب الجامعات من أطباء وطلاب المعاهد من مسعفين وممرضين، والذين لم يكملوا دراستهم بسبب انخراطهم في الحراك الشعبي، وقد وضعنا بنظر الاعتبار ثلاثة عوامل أساسية:

- خضعت مناطق واسعة لحصار استمرّ سنوات، مثل الغوطة الشرقية وداريا وأحياء حمص القديمة.
- وقوع كم هائل من الجرحى والمصابين بسبب القصف الكثيف والمستمر، مما دفع العديد من غير المختصين أكاديمياً إلى التدريب والالتحاق بصفوف الكوادر الطبية.
- لقد ساهم هؤلاء في إنقاذ أرواح وتخفيف إصابات عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، واكتسبوا خبرة ميدانية من حجم الإصابات والحالات التي شاهدها أو عالجوها، ونظراً لكل ذلك، فنحن نضع هؤلاء ضمن تصنيف (كوادر طبية).

وإن الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقوم منذ قرابة عشر سنوات بتسجيل أنماط متعددة من الانتهاكات المتصلة بالاعتقال، مثل ما يترافق معه من عمليات تعذيب، وإخفاء قسري⁵، ومحاكمات، وغير ذلك، ويركّز هذا التقرير بشكل رئيس على عمليات تحليل البيانات التي أجريناها استناداً إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الخاصة بالمعتقلين والمختفين قسرياً والتعذيب، والنتيجة عن عمليات المراقبة والتوثيق اليومية المستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، كما نقوم دائماً بعمليات تحديث مستمرة عليها، وجميع الإحصائيات الواردة فيه مسجلة

⁴ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير الرعاية الصحية في خطر: المعاناة التي لم توصف،

<https://www.icrc.org/en/document/health-care-danger-what-will-it-take>

⁵ نعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفض السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه ليصبح في عداد المختفين قسرياً.

بالاسم والتاريخ والمكان وظروف الاعتقال والجهة المسؤولة عن الاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب، والوثائق، وغير ذلك من التفاصيل، وقد قام قسم تكنولوجيا المعلومات ببناء برنامج خاص لقاعدة البيانات لكل طرف من أطراف النزاع وتتيح عمليات الفرز وفق المحافظات أو الجنس، أو الحالة الاجتماعية والعلمية، والفئة العمرية أو مكان الاعتقال، وتدخل جميع البيانات بصورة أوتوماتيكية. وتحفظ البيانات المضافة إلى [قاعدة بيانات الشبكة السورية](#) لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

يعرض التقرير حصيلة الاعتقال التعسفي/الاختفاء القسري والتعذيب بحق العاملين في مجال الرعاية الصحية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى شباط/ 2021.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال/الاحتجاز بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير وفي معظم تقاريرنا نوزع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقع فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، ونشير إلى أننا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمن التقرير.

إن حصيلة حالات وحوادث عمليات الاعتقال التي وثقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان والواردة في هذا التقرير لا تشمل حالات الخطف التي لم تتمكن من تحديد الجهة التي تقف وراءها.

أخيراً، ونظراً للصعوبات الاستثنائية وسعة حجم الانتهاكات فإن ما ورد ذكره في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى من الانتهاكات التي تمكّننا من توثيقها، ونؤكد أنّ الإحصائيات الحقيقية أكبر من ذلك بكثير.

ثالثاً: حصيلة الاعتقال/ الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب للعاملين في قطاع الرعاية الصحية وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان وتوزعها بحسب المحافظات والأطراف والاختصاصات:

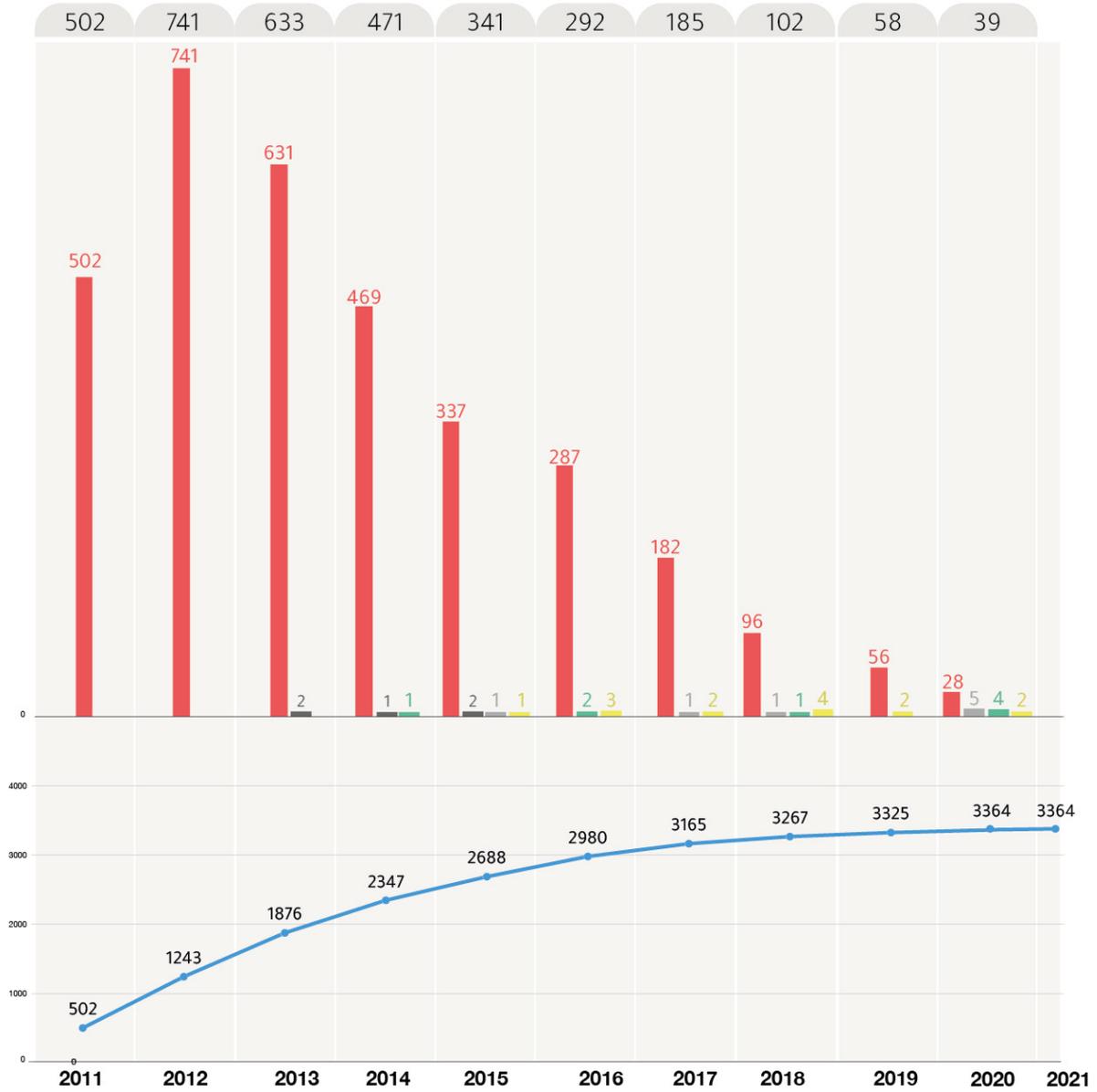
ألف: الاعتقال/الاحتجاز والاختفاء القسري:

تُشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن ما لا يقل عن 3364 من العاملين في قطاع الرعاية الصحية لا يزالون قيد الاعتقال/ الاحتجاز أو الاختفاء القسري في سوريا، منذ آذار/ 2011 حتى شباط/ 2021 يتوزعون بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:



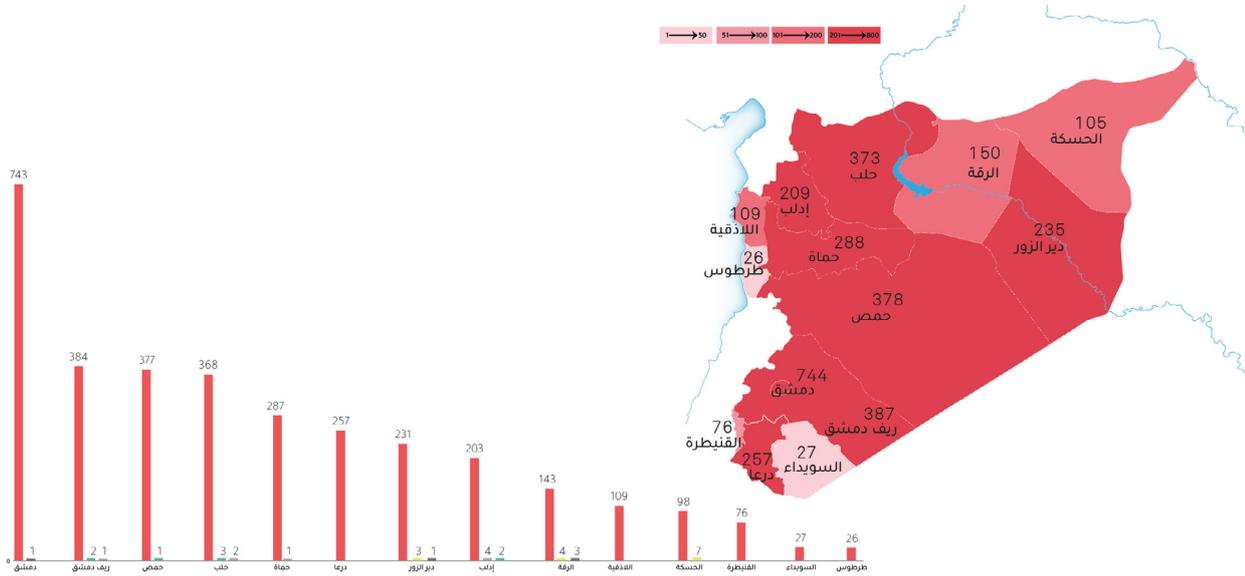
يظهر المخطط البياني لحصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً من العاملين في قطاع الرعاية الصحية أن النظام السوري هو المسؤول عن 98% من حالات الاعتقال والاختفاء القسري مقارنة ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري ملاحقة واعتقال/احتجاز وإخفاء العاملين في هذا القطاع، الذين شاركوا في تقديم خدماتهم للمصابين، على نحو مخطط ومدروس.

وقد توزعت حصيلة المعتقلين/ المحتجزين أو المختفين قسرياً من العاملين في قطاع الرعاية الصحية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، بحسب الأعوام على النحو التالي:



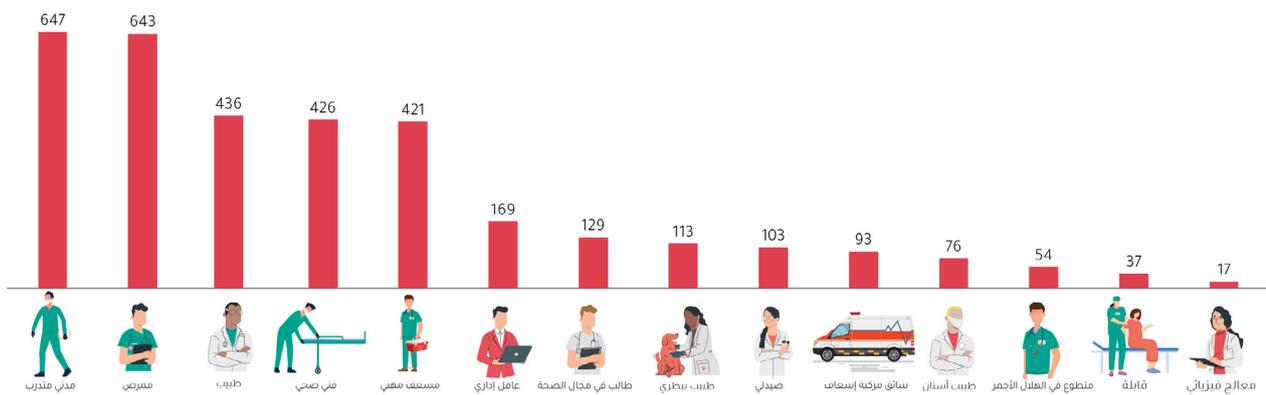
لدى تحليل الرسوم البيانية أعلاه يتضح لدينا أن عام 2012 كان الأسوأ من حيث استهداف العاملين في قطاع الرعاية الصحية بعمليات الاعتقال -كل عمليات الاعتقال التي سجلناها على يد قوات النظام السوري-، تلاه عام 2013 ثم 2011 ثم 2014، وكان النظام السوري أيضاً المسؤول عن جميع حالات الاعتقال التي سجلناها بحق العاملين في قطاع الرعاية الصحية طيلة هذه الأعوام باستثناء أربع حالات سجلناها على يد أطراف النزاع الأخرى.

توزعت حصيلة المعتقلين/ المحتجزين أو المختفين قسرياً من العاملين في قطاع الرعاية الصحية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:



تُظهر الخريطة السابقة أنّ الحصيلة الأعلى لحالات الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز كانت في محافظة دمشق تليها ريف دمشق ثم حمص ثم حلب.

وتوزعت حصيلة المعتقلين/ المحتجزين أو المختفين قسرياً من العاملين في قطاع الرعاية الصحية بحسب تخصصاتهم/ دورهم، على النحو التالي:



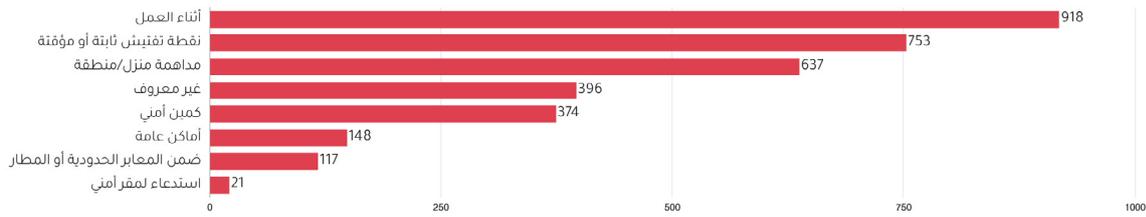
طبيب: 436، ممرض: 643، فني صحي: 426، مسعف مهني⁶: 421، سائق مركبة إسعاف: 93، صيدلي: 103، مدني متدرب⁷: 647، عامل إداري: 169، طبيب أسنان: 76، طبيب بيطري: 113، طالب في مجال الصحة: 129، متطوع في الهلال الأحمر: 54، قابلة: 37، معالج فيزيائي: 17.

⁶ المسعف المهني: من درس أو تخرج من إحدى المدارس أو المعاهد الصحية/ الطبية بوصفه مسعف.

⁷ المدني المتدرب: هم الأشخاص الذين خضعوا لدورات طبية في الإسعاف الأولي وتلقوا تدريبات من الأطباء والمختصين ضمن المراكز الرسمية أو غير الرسمية.

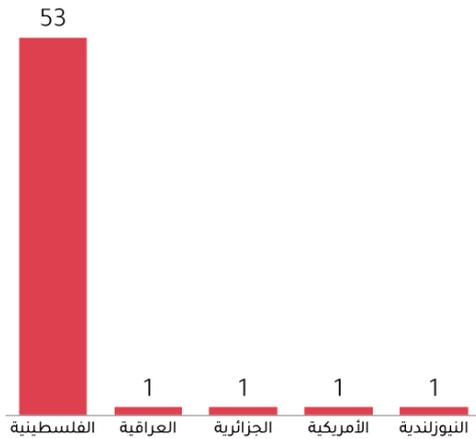
يُظهر التوزيع السابق لحصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري للعاملين في قطاع الرعاية الصحية بحسب تخصصاتهم/ دورهم، أنَّ الفئة الأعلى من ضحايا الاعتقال أو الاختفاء القسري كانت المدنيين المتدربين ثم الممرضين ثم الأطباء ثم الفنيين فالمسعفين.

وتوزعت حصيلة المعتقلين/ المحتجزين أو المختفين قسرياً من العاملين في قطاع الرعاية الصحية بحسب طبيعة موقع الاعتقال على النحو التالي:



يظهر التوزيع السابق أنَّ حصيلة حالات اعتقال/ احتجاز عمال الرعاية الصحية في أثناء عملهم في المنشآت الطبية تأتي في الدرجة الأولى وتشكل قرابة ربع الحصيلة الإجمالية، ثم تأتي تالياً حصيلة من اعتقلوا/ احتجزوا في أثناء مرورهم على نقاط التفتيش، ثم في أثناء عمليات الدهم للمنازل والمناطق التي يقيمون أو يوجدون فيها.

57 من العاملين في قطاع الرعاية الصحية من حاملي الجنسية المزدوجة أو غير السوريين/ الأجانب لا يزالون قيد الاعتقال/ الاحتجاز أو الاختفاء القسري:



بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن ما لا يقل عن 57 من المعتقلين أو المختفين قسرياً من العاملين في قطاع الرعاية الصحية يحملون جنسية غير السورية أو مزدوجي الجنسية، غالبيتهم العظمى اعتقلوا من قبل قوات النظام السوري وقد توزعوا بحسب جنسيتهم على النحو التالي:

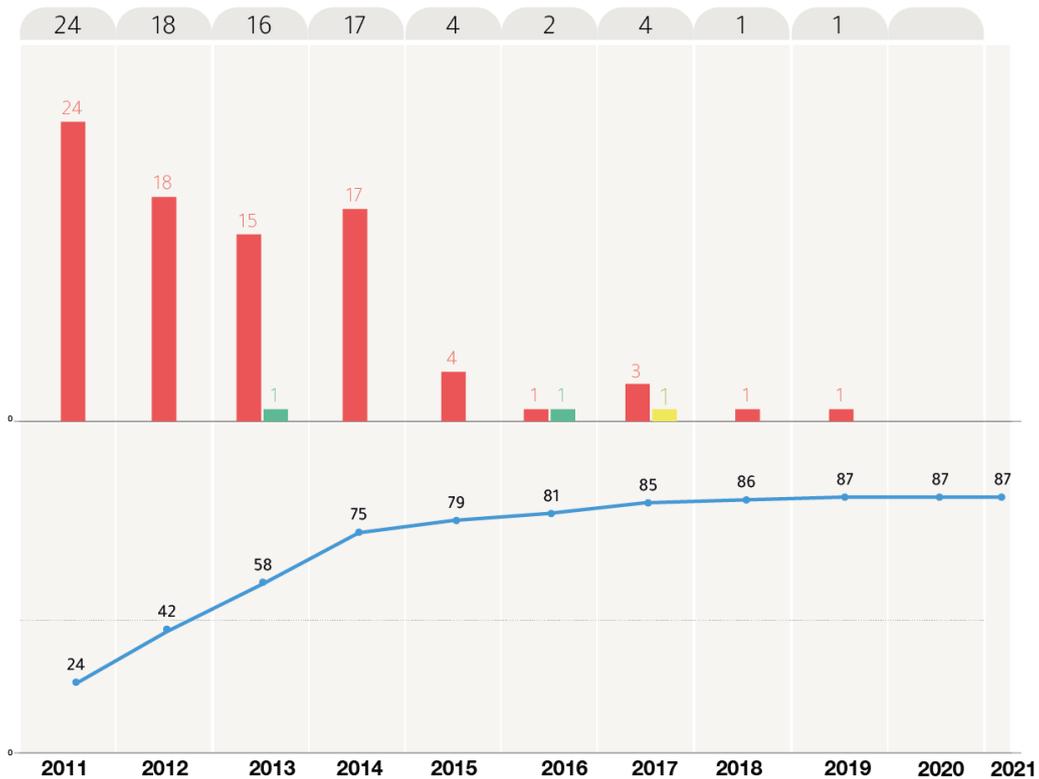
الفلسطينية: 53، العراقية: 1، الجزائرية: 1، الأمريكية: 1، النيوزلندية: 1

باء: التعذيب:

تُشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن ما لا يقل عن 87 من العاملين في قطاع الرعاية الصحية قد قتلوا بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، منذ آذار/ 2011 حتى شباط/ 2021 يتوزعون على النحو التالي:

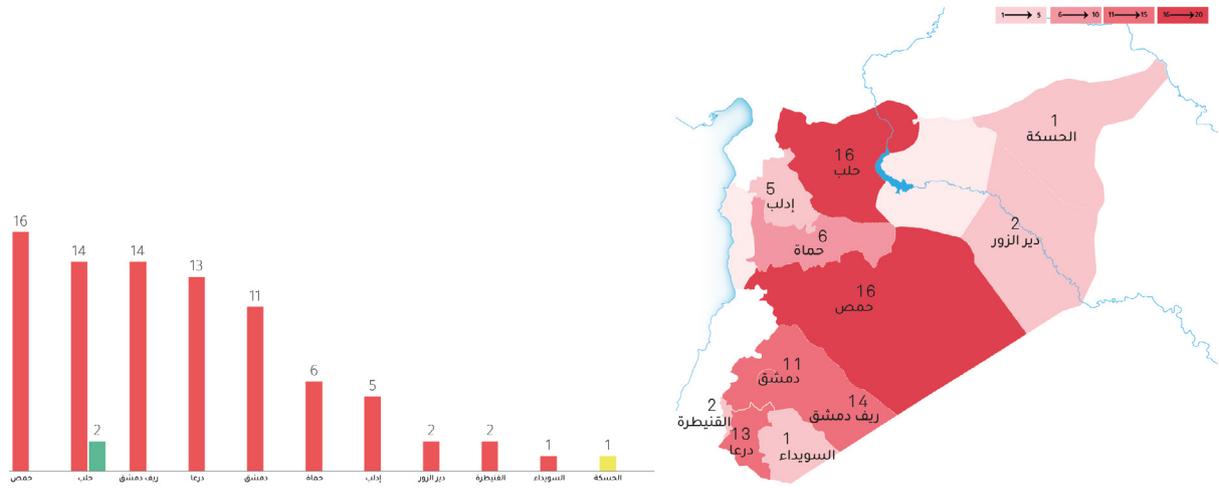


وقد توزعت حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، بحسب الأعوام على النحو التالي:



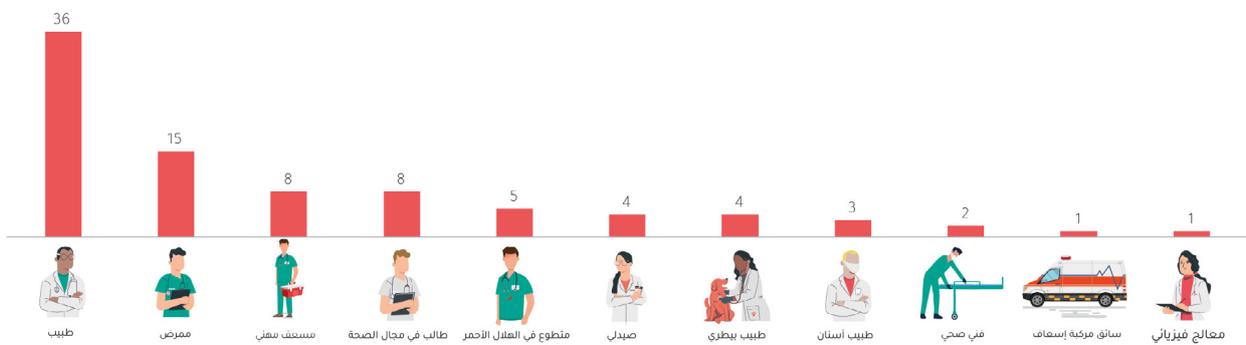
لدى تحليل الرسوم البيانية نلاحظ أن النظام السوري هو المسؤول عن 96% من حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية مقارنة ببقية أطراف النزاع. وكان العام 2011 هو العام الأسوأ من حيث حصيلة الضحايا بسبب التعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية، ويظهر ذلك تعمد النظام السوري قتل وتعذيب الكوادر الطبية التي شاركت في إسعاف المصابين في أوج الحراك الشعبي السلمي، ثم يأتي تالياً عام 2012 ثم 2014.

توزعت حصيلة الضحايا الذين قضاوا بسبب التعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:



تُظهر الخريطة السابقة أنّ الحصيلة الأعلى من الضحايا الذين قضاوا بسبب التعذيب كانت في محافظتي حمص وحلب، تلتها ريف دمشق ثم درعا ثم دمشق.

توزعت حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية بحسب تخصصاتهم/ دورهم إلى:



يُظهر التوزيع السابق أنّ الحصيلة الأعلى من الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية كانت من الأطباء ثم الممرضين ثم الطلاب في مجال الصحة والمسعفين، ثم متطوعي الهلال الأحمر.

تاء: ما لا يقل عن 14 من العاملين في الرعاية الصحية تم تسجيلهم في دوائر السجل المدني على أنهم متوفون، أو تم التعرف عليهم عبر صور قيصر المسربة من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري:

وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 9 من العاملين في الرعاية الصحية من المختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، قد تم تسجيلهم على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني في مختلف المحافظات السورية منذ بداية عام 2018 حتى شباط/2021، ومنذ آذار/2015 حتى شباط/2021 سجلنا ما لا يقل عن 5 من العاملين في قطاع الرعاية الصحية تم التعرف عليهم من قبل ذويهم عبر [الصور المسربة](#) -من قبل الضابط المنشق عن الشرطة العسكرية "قيصر"⁸ - من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

رابعاً: عام كامل من الإهمال الصارخ في التعامل مع كوفيد-19 وعدم التفكير في إطلاق سراح أي من الكوادر الطبية:

لقد مرَّ قرابة عام كامل على ضرب جائحة كوفيد-19 سوريا، وقد أنهك الاستهداف المتكرر على مدى عشر سنوات للمراكز والكوادر الطبية قدرة القطاع الصحي على التعامل مع هذه الجائحة، وكنا قد تحدثنا بالتفصيل عن ذلك في [تقرير موسَّع](#) صدر بتاريخ 17/أيلول/2020، ويتحمَّل النظام السوري وحلفاؤه المسؤولية الرئيسية عن الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات، لكن الأمر لم يتوقف عند ما وقع في الماضي من قصف للمراكز الطبية، وقتل للكوادر الطبية، بل امتدت الانتهاكات واللامبالاة لتشمل الظواهر الرئيسية التالية:

- لم تتخذ الحكومة التابعة للنظام السوري إجراءات حقيقية وجادة للحدِّ من تزاخم المواطنين للحصول على المواد الأساسية كمادة الخبز، والغاز، والحصول على الراتب الشهري، وفي ذلك مخالفة صارخة لأبرز الإجراءات الاحترازية للوقاية من المرض.
- أقام النظام السوري العديد من الفعاليات والمهرجانات الحاشدة لإظهار التأييد والهتاف لعائلة الأسد، ويُجبر عدداً من أبناء الشعب السوري والموظفين الحكوميين على الالتحاق بها، [ونُقدّر في الشبكة السورية لحقوق الإنسان](#) أن هذه الفعاليات تحتاج صرف مئات آلاف الدولارات من خزينة الدولة السورية التي يعاني مواطنوها من تأمين الخبز.
- الاستمرار في اعتقال 3329 شخص من الكوادر الطبية على الرغم من انقضاء عام على مرور الجائحة وظهور سلالات جديدة منها، وحاجة المجتمع السوري الجوهرية لجهودهم، كما وثَّقنا اعتقال النظام السوري مزيداً من المواطنين؛ مما يعني اكتظاظاً إضافياً في مراكز الاحتجاز.

⁸ قيصر: هو الاسم المستعار للضابط المنشق عن الشرطة العسكرية بمدينة دمشق والذي تمكن من تصوير وتسريب آلاف الصور لضحايا التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

خامساً: أبرز حالات الاعتقال/ الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب من العاملين في قطاع الرعاية الصحية، لدى النظام السوري:



فراس دندش

ألف: المعتقلون والمختفون قسراً:

فراس دندش، صيدلي، من أبناء مدينة جسر الشغور غرب محافظة إدلب، من مواليد عام 1976، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 26/أيلول/2011 إثر مدهامة مكان عمله في مدينة اللاذقية، واقتادته إلى جهة مجهولة.



محمد بشير عرب

محمد بشير عرب، طبيب مخبري، من أبناء مدينة حلب، من مواليد عام 1980، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 2/ تشرين الثاني/2011 من مدينته حلب، ثم نُقلَ إلى مشفى المجتهد بمدينة دمشق يوم الخميس 12/ كانون الثاني/2012 إثر تعرُّضه لتعذيب شديد، ومنذ ذلك الوقت لا يزال مصيره مجهولاً.



كنان طبلوني

كنان طبلوني، طبيب، تخصص جراحة عامة، ومقيم في مشفى المجتهد بمدينة دمشق، من أبناء مدينة دمشق، ومن مواليد عام 1982، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 14/ تشرين الثاني/2011 وحُكِّمَ عليه حكم مُخَفَّف بالسجن عشرين عاماً بعد أن كانت محكمة الميدان العسكرية قد أصدرت بحقه حكماً بالإعدام. شوهدَ كنان في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق في عام 2013، وما يزال مصيره مجهولاً.



أحمد محمد وليد دحان

أحمد محمد وليد دحان، طبيب، أخصائي في أمراض النساء، من أبناء حي القدم جنوب مدينة دمشق، من مواليد عام 1981، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لفرع فلسطين التابع لقوات النظام السوري يوم الأربعاء 7/ آذار/ 2012 في حي الصالحية بمدينة دمشق، واقتادته إلى جهة مجهولة.



خلدون مكي الجزائري

خلدون مكي الحسني الجزائري، طبيب أسنان، وفقه مالكي متمكّن مُجاز بالفتوى على مذهب الإمام مالك وجامع للقراءات القرآنية العشر، وخبير في الأنساب عموماً وأنساب آل البيت خصوصاً، وله العديد من الدراسات والأبحاث الشرعية، من أبناء حي دمر بمدينة دمشق، يحمل الجنسية الجزائرية، من مواليد مدينة دمشق عام 1970، اعتقلت قوات النظام السوري خلدون يوم الإثنين 4/ حزيران/ 2012 بينما كان في طريقه من عيادته في حي الميدان إلى حي دمر بمدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً.



حيان محمد محمود

حيان محمد محمود، طبيب، أخصائي في أمراض القلب، من أبناء مدينة سلمية بريف محافظة حماة، من مواليد عام 1986، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 16/ تموز/ 2012 من مشفى المجتهد بمدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً.



سالم جرجس مروش

سالم جرجس مروش، طبيب، أخصائي في الأمراض الداخلية، من أبناء مدينة حمص، من مواليد عام 1954، متزوج ولديه أطفال. اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 6/ آب/ 2012 من عيادته في مدينة حماة، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً.



محمد غصاب المحاميد

محمد غصاب المحاميد، حاصل على درجة دكتوراه في الطب البشري من جامعة دمشق/ اختصاص جراحة عصبية، من أبناء حي السحاري بمدينة درعا، من مواليد عام 1969، متزوج وأب لستة أطفال. اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 12/ آب/ 2012 إثر مدهامة منزله في حي السحاري، ولا يزال مصيره مجهولاً.



هايل قاسم حميد

هايل قاسم حميد، طبيب جراحة عامة وأستاذ في كلية الطب بجامعة دمشق، عملَ رئيسَ قسم الجراحة العامة في مشفى الأسد الجامعي، فلسطيني سوري، من أبناء مخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق، من مواليد عام 1948، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 13/ آب/ 2012 من عيادته في مخيم اليرموك، واقتادته إلى جهة مجهولة.



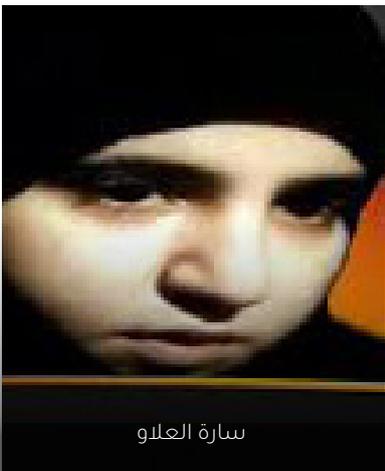
علاء الدين يوسف

علاء الدين يوسف، طبيب/ اختصاص جراحة عصبية، فلسطيني سوري، من سكان مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب مدينة دمشق، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 60 عام، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الثلاثاء 25/ كانون الأول/ 2012، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها عند مدخل مخيم اليرموك الشمالي، واقتادته إلى جهة مجهولة.



رانيا العباسي

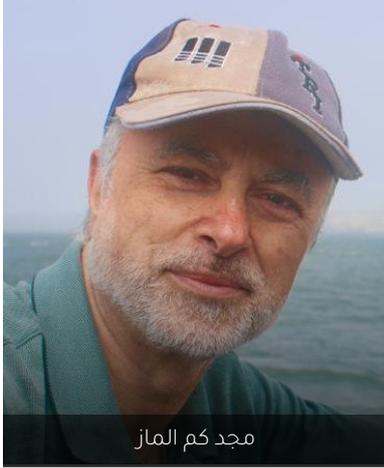
رانيا العباسي، طبيبة أسنان، وبطلة سوريا والعرب بالشطرنج، من أبناء مدينة دمشق، من مواليد عام 1970، اعتقلتها قوات النظام السوري يوم الإثنين 11/ آذار/ 2013 من حي دمر بمدينة دمشق مع زوجها عبد الرحمن ياسين وأطفالها الستة (ديمة من مواليد عام 1999- انتصار من مواليد عام 2001- نجاح، من مواليد عام 2003- آلاء، من مواليد عام 2005- ليان، من مواليد عام 2011 وكانت رضية حين اعتقالها - أحمد، من مواليد عام 2005)، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الانسان ولأهلها أيضاً.



سارة العلاو

سارة خالد العلاو، من مدينة البوكمال بمحافظة دير الزور، من مواليد عام 1994، طالبة في المعهد الطبي بجامعة دمشق، اعتقلتها قوات النظام السوري يوم الإثنين 10/ حزيران/ 2013 من داخل حرم جامعة دمشق، ونقلت إلى أحد الأفرع الأمنية في مدينة دمشق لتقطع أخبارها تماماً، وفي يوم الأحد 11/ آب/ 2013 ظهرت سارة في أحد برامج الإخبارية السورية، إحدى قنوات التلفزيون الرسمي، وهي تدلي باعترافات يبدو أنها انتزعت منها تحت الإكراه والتعذيب، وبعد بثّ الحلقة التلفزيونية، نقلت سارة العلاو إلى سجن عدرا المركزي وما زالت هناك حتى يوم الجمعة 16/ حزيران/ 2016، حيث اقتادتها دورية يعتقد أنها تابعة لفرع الأمن السياسي إلى جهة مجهولة لنا ولأهلها.

عمر كحيلان، طبيب شرعي، من أبناء حي برزة شمال شرق مدينة دمشق، اعتقلته قوات النظام السوري يوم السبت 5/ أيار/ 2013، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في حي برزة، ولا يزال مصيره مجهولاً.



مجد كم الماز

مجد كم الماز، طبيب نفسي، أمريكي من أصل سوري، من أبناء مدينة دمشق، وكان يقيم في مقاطعة أرلنغتون بولاية فرجينيا الأمريكية، عمل مجد على مساعدة اللاجئين السوريين في لبنان وتقديم المساعدة الإنسانية والعلاج النفسي لهم، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 61 عاماً، يوم الثلاثاء 14/ شباط/ 2017 سافر مجد إلى دمشق للتعزية بوفاة عمه (والد زوجته)، وفي اليوم التالي لوصوله، الأربعاء 15/ شباط/ 2017 اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، واقتادته إلى جهة مجهولة.

باء: ضحايا التعذيب:



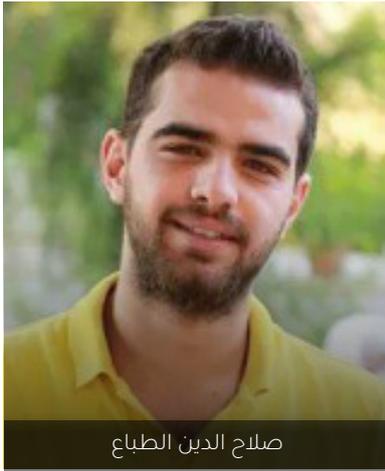
ضيف الله عبد الكريم الخصواني

ضيف الله عبد الكريم الخصواني، ممرض، من أبناء مدينة الشيخ مسكين بريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 15/ آذار/ 2013، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في قرية عتمان شمال محافظة درعا. حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان يوم الخميس 30/ آب/ 2018 على معلومات تُشير إلى وفاته، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة حين اعتقاله: مما يُرّجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، ونؤكد أن قوات النظام السوري لم تُسلّم جثمانه لذويه.



باسل مصطفى سويد

باسل مصطفى سويد، طبيب متطوع في منظمة الهلال الأحمر السوري، ورئيس نقطة بلدة عرطوز، فلسطيني الجنسية، من سكان بلدة جديدة عرطوز غرب محافظة ريف دمشق، اعتقلته قوات النظام السوري في نيسان 2013، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 9/ تموز/ 2013 على معلومات تُشير إلى وفاته، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرَّجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في مدينة دمشق.



صلاح الدين الطباع

صلاح الدين الطباع، متطوع في الهلال الأحمر السوري/ فرع مدينة دمشق، من أبناء حي الشاغور بمدينة دمشق، يبلغ من العمر 21 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 5/ أيلول/ 2014 في أثناء عبوره الحدود السورية اللبنانية، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. يوم الخميس 25/ تموز/ 2015، علم ذوهه بإعدامه رمياً بالرصاص داخل مركز الإدارة العامة للمخابرات العسكرية في حي كفرسوسة بدمشق، وقامت قوات النظام السوري بتسليمهم هويته الشخصية دون أن يتم تسليمهم جثمانه.



أسامة عمر الخالد

أسامة عمر الخالد، طبيب عام، فلسطيني سوري، من سُكَّان بلدة الشجرة بريف محافظة درعا الغربي، يبلغ من العمر 64 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 3/ آب/ 2018 من مخيم معريا للنازحين الواقع في منطقة حوض اليرموك بريف محافظة درعا الغربي، واقتادته إلى سجن فرع المداهمة بمدينة دمشق. يوم الإثنين 25/ تشرين الثاني/ 2019 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب إهمال الرعاية الصحية داخل سجن عدرا المركزي بمحافظة ريف دمشق، بعد نقله إلى أحد المشافي في مدينة دمشق.

عمر محمد غنوم، طالب جامعي في كلية الطب البشري/ جامعة تشرين بمدينة اللاذقية، من أبناء قرية الحميدية التابعة لمدينة القصير غرب محافظة حمص، من مواليد عام 1992، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 1/ أيار/ 2013 من جامعة تشرين، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته.

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية-الشؤون المدنية

بيان وفاة

بيان صادر عن الولاية الإلكترونية للشؤون المدنية بتاريخ: ١٣٠٢٠٢٠-١٦-١٩٠٤٢٠١٤ ورقم: ١٥٨٤٤٣٢٠

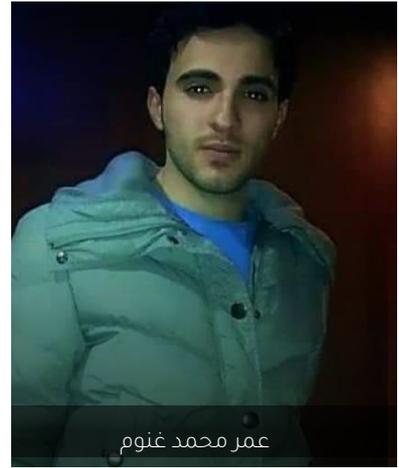
اسم المتوفي	رقم الوفاة	اسم الأب	اسم الأم	تاريخ ولادة المتوفي	محل الوفاة	جنس	الجنسية	تاريخ الوفاة	الأمانة	محل القيد	رقم القيد	مستلم الاسم
عمر محمد غنوم	٠٤١٤٠٠٥٣٢٢٧	محمد	نور	١٩٩٢/٧/٢٠	دمشق	ذكر	سوري	٢٠١٤/٨/٢٤	القسيس	كبروس	٤	٣

ملاحظات: محكمة الميدان الثانية ١٨٣٠٢٨-١٨٣٠١٨/٢٠١٨

رقم الوفاة: ٢٥٩
تاريخ الوفاة: ٢٠١٩/٧/١٤

اسم المستخرج: جمال جوهره
مركز الاستخراج: مركز خدمة المرحه

وثيقة وفاة للضحية عمر محمد غنوم



يوم الجمعة 17/ كانون الثاني/ 2020 علم ذوهه أنّه مسجل في دائرة السجل المدني على أنه قد توفي يوم الإثنين 24/ تشرين الثاني/ 2014، ونرّجّح أنه قد توفي بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.



إبراهيم عبد القادر الزعبي، طبيب/ اختصاص قلبية، حاصل على الدكتوراه في اختصاص كهرباء القلب من جامعة ليستر البريطانية، من أبناء بلدة الياودة بريف محافظة درعا الغري، من مواليد عام 1964، اعتقلته عناصر فرع الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري يوم الإثنين 22/ حزيران/ 2020، إثر مدهامة منزله في شارع بغداد بمدينة دمشق، واقتادته إلى فرع التحقيق العسكري 248 بمدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته.

يوم الخميس 30/ تموز/ 2020، أبلغت قوات النظام السوري ذوي إبراهيم بوفاته في مستشفى المواساة في مدينة دمشق، ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تؤكد أنّ الطبيب إبراهيم كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرّجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

- تتطلب المادة 3، المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949⁹، والملزمة لجميع الأطراف في النزاع المسلح غير الدولي في سوريا، أن يتم جمع الجرحى والمرضى والعناية بهم. كما يتيح القانون الإنساني الدولي العرفي أيضاً حماية خاصة للمستشفيات والوحدات الطبية¹⁰ والعاملين في الرعاية الصحية¹¹. وتنص المادة 22 في البند الثاني¹² من دستور سوريا الذي اعتمد في عام 2012 على أن **”تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفّر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي“**. ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحرمان من الحرية تعسفاً¹³. والحق في الصحة، المكرّس في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹⁴، والذي انضمت سوريا إلى أطرافه، يتضمن التزاماً غير قابل للاستثناء بتأمين حق الاستفادة من المرافق الصحية والحصول على السلع والخدمات الصحية على أساس غير تمييزي، خصوصاً للفئات الضعيفة والمهمّشة. كما جاء في التعليق العام رقم 14¹⁵، وقد انتهك النظام السوري جميع ذلك عبر استهداف المراكز الطبية واعتقال تعسفي وإخفاء قسري لآلاف الكوادر الطبية السورية.
- خرق النظام السوري وبقيّة أطراف النزاع بشكل صارخ عدداً من المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان مثل: الحق في الحياة، عدم الإخفاء قسرياً، عدم التعذيب، الحق في الصحة، وعدداً كبيراً من قواعد القانون العرفي الإنساني والمادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.
- تشكل عمليات الإخفاء القسري والتعذيب التي مارسها النظام السوري بحق الكوادر الطبية في مختلف المحافظات السورية، وعلى خلفية مشاركتهم في الحراك الشعبي ضده، تشكل نمطاً من الهجوم الواسع وترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفقاً للمادة السابعة من ميثاق روما الأساسي¹⁶.
- أثرت الانتهاكات الواسعة التي طالت القطاع الطبي في سوريا على الاستجابة لوباء كوفيد-19 ويتحمل النظام السوري وحلفاؤه المسؤولية عن قرابة 85% من مجمل الانتهاكات.
- الحوادث التي سجّلناها في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان والتي ورد جزء منها في هذا التقرير تُشكّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286¹⁷ القاضي بوقف الانتهاكات والتّجاوزات التي ترتكب في النزاعات المسلحة ضدّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامّ طبية، وضدّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضدّ المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.

⁹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الأولى، المادة 3، <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/7umf63.htm>.

¹⁰ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 28، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule28.

¹¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 25، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule25.

¹² وزارة العدل في الجمهورية العربية السورية، دستور الجمهورية العربية السورية.

¹³ https://www.moj.gov.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=36:2014-05-24-12-2116&catid=2:syrianlegislation&Itemid=3

¹⁴ الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 3، <https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>.

¹⁵ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

¹⁶ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 14، <https://www.refworld.org/pdfid/4538838d0.pdf>.

¹⁷ المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي، المادة 7، <https://www.icc-cpi.int/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf>.

¹⁸ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2286 (2016) [https://undocs.org/ar/S/RES/2286\(2016\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2286(2016))

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن استناداً إلى القرارات الصادرة عنه وفي مقدمتها القرارين رقم 2139 و2254 اتخاذ خطوات فورية للكشف عن مصير آلاف الكوادر الطبية المختفين قسرياً.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في ارتكاب الانتهاكات بحق الكوادر الطبية.
- فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.
- يجب أن لا يتحول فشل مجلس الأمن في سوريا إلى حالة لا مبالاة مطلقة تجاه جميع القضايا مهما كانت إنسانية ومحقة، فهناك مسؤولية قانونية وأخلاقية تتحملها حكومات الدول المشاركة فيه تجاه الشعب السوري.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلّه الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي بشكل أكبر إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، وإدانة استمرار الاختفاء القسري بحق الكوادر الطبية وجميع المختفين قسرياً على خلفيتهم السياسية.

- في حال فشل جميع ذلك، وقد فشل على مدى عشر سنوات، يجب العمل على إيجاد طريقة مهما تكن تهدف إلى إيقاف الجرائم ضدّ الإنسانية في سوريا.

إلى المفوضية السّامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات بحق القطاع الطبي ومعاناة المجتمع السوري بسبب ذلك.
- إدانة إخفاء آلاف الكوادر الطبية والمطالبة بالإفراج عنهم في ظل تفشي الموجة الثانية من جائحة كوفيد-19.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.
- تضمين الإشارة إلى المعتقلين والمختفين قسرياً من الكوادر الطبية وانعكاس ذلك على صحة وسلامة المجتمع في التقرير القادم، وإدانة استمرار هذه الانتهاكات.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

- تقديم الدعم لعوائل المختفين قسرياً وللمنظمات الوطنية العاملة في هذا المجال، ولمنظمات حقوق الإنسان السورية.
- فرض عقوبات على حلفاء النظام السوري وبشكل أساسي روسيا وإيران على خلفية الجرائم التي ارتكبوها في سوريا.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن استخدام الدولة السورية كأنّها ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر استهداف الكوادر الطبية بعمليات الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ.
- تحمّل التبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.
- فتح تحقيقات مستقلة عن جرائم قتل الكوادر الطبية أو إخفائهم أو تعذيبهم فهم مواطنون سوريون، ويحق للشعب السوري معرفة من قتلهم عبر تحقيق مستقل تقوم به الدولة من قبل هيئة قضائية مستقلة.

شكر وعزاء

خالص الشكر لجميع الكوادر الطبية والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال، وخالص العزاء لذوي الضحايا.



www.snhr.org - info@sn4hr.org